منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

مقارنة بعض المؤشرات الشهرية في الصناعة البترولية بين عامي 2019 و 2020

إعداد المهندس تركي حسن حمش

خبير بترول/استكشاف وإنتاج

إدارة الشؤون الفنية

مقارنة بعض المؤشرات الشهرية في الصناعة البترولية
بين عامي 2019 و2020.

إعداد المهندس تركي حسن حمش
خبير بترول/استكشاف وإنتاج
إدارة الشؤون الفنية

شهد عام 2020 انتشار وباء كوفيد-19 الذي عصف بالعالم وقاده إلى اتخاذ خطوات احترازية لم يسبق لها نظير في مختلف مناحي الحياة. وكان لإجراءات منع السفر والإغلاق وإيقاف الأعمال في العديد من دول العالم آثار انسحبت على كافة الصناعات.

نالت الصناعة البترولية بدورها حظها من تلك الآثار بشكل واضح، لكن الذي لوحظ وخاصة خلال النصف الأول من عام 2020، أن النظرة العامة كانت في غاية التشاؤم لدرجة دفعت ببعض المعاهد للقول إن إنتاج النفط العالمي والطلب عليه قد بلغ الذروة، وأن الصناعة البترولية في بداية طريقها للزوال. لكن التغيرات الشهرية لبعض أهم المؤشرات مثل عدد الحفارات العاملة ومعدلات الإنتاج، تستقرئ الواقع بشكل أكثر تفصيلاً، وتبين أن نظرة التشاؤم تلك كانت في غاية التطرف، فالصناعة البترولية بدأت تستعيد عافيتها بشكل سريع منذ النصف الثاني من عام 2020.

عدد الحفارات

يبين **الشكل 1** التغيرات الشهرية في عدد الحفارات العاملة في العالم، حيث يوضح أن عدد الحفارات شهد تراجعاً بنسبة بلغت 38%، وذلك من 2177 حفارة عام 2019 إلى 1352 حفارة عام 2020، وسجل في شهر تشرين الأول/أكتوبر أدنى عدد للحفارات (1016 حفارة). بينما يلاحظ من المخطط أن معدل تراجع عدد الحفارات توقف تقريباً في النصف الثاني من عام 2020، وعاد الرقم إلى الارتفاع في الربع الثالث العام ليصل إلى 1104 حفارات في نهاية العام.

الشكل 1: التغير الشهري في عدد الحفارات العاملة في العالم

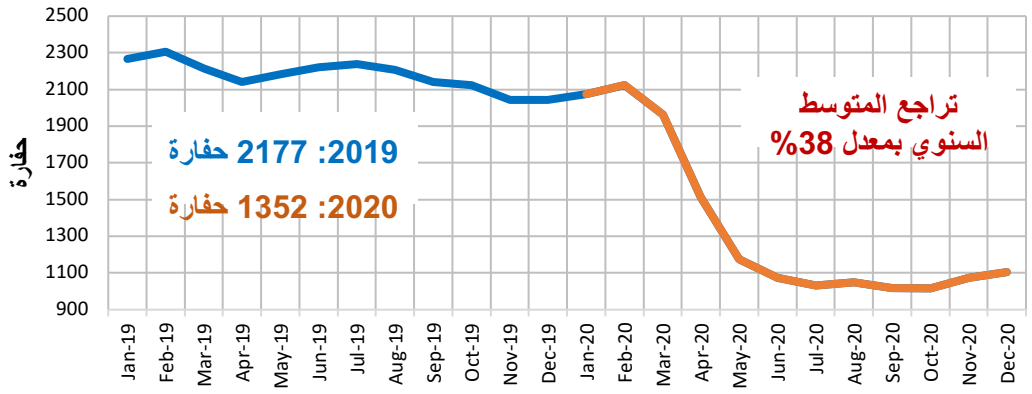

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية خلال عامي 2019 و2020 من: Backer Hughes, International Rig Count

أما على مستوى الدول العربية (**الشكل 2**)، فقد كان تراجع أعداد الحفارات أقل وطأة، إذ تراجع المتوسط السنوي بنحو 19%، من 452 حفارة عام 2019، إلى 366 حفارة عام 2020. ويلاحظ أن عدد الحفارات في نهاية العام لم يتزايد مثل باقي دول العالم، لكنه منحني التراجع توقف واستقر خلال الربع الأخير من عام 2020.

الشكل 2: التغير الشهري في عدد الحفارات العاملة في الدول العربية

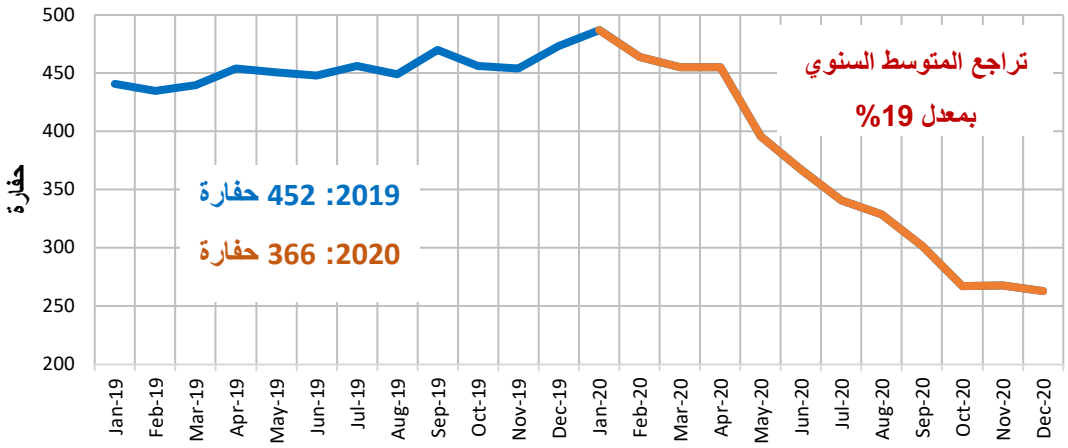

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: Oil and Gas Journal

أسعار النفط والغاز

ترافق تراجع عدد الحفارات مع تشديد إجراءات الحظر وارتفاع وتيرة الإصابات، وترافق مع ذلك تراجع الطلب على النفط خاصة خلال النصف الأول من عام 2020. وانعكس ذلك في تراجع الأسعار تراجعاً كبيراً، حيث وصلت الأسعار الفورية لخام غرب تكساس الوسيط (**الشكل 3**) إلى أدنى قيمة لها في شهر نيسان/أبريل وبلغت نحو 16.55 دولار/البرميل، بينما كان السعر لنفس الخام في شهر نيسان/أبريل 2019 أكثر من 63 دولار/البرميل.

ومنذ مطلع شهر حزيران/يونيو وحتى نهاية عام 2020، ساهم تخفيف القيود على السفر والتنقل والحركة في ارتفاع معدلات الاستهلاك، كما لعب تخفيض إنتاج النفط من قبل مجموعة (أوبك +) وتراجع معدلات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في انخفاض المخزونات، مما دفع أسعار خام برنت إلى متوسط شهري بلغ 50 دولار/البرميل في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020.

الشكل 3: التغيرات الشهرية في السعر الفوري لخام غرب تكساس الوسيط

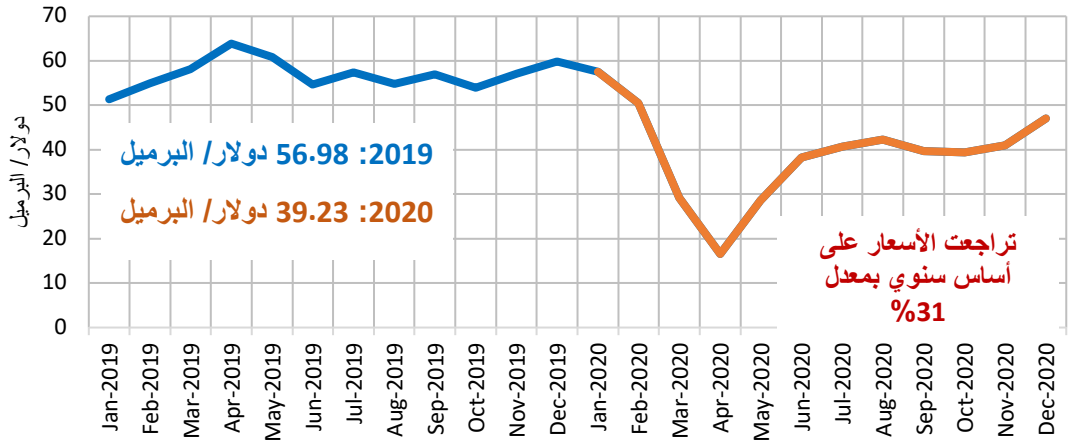

أعد الشكل استناداً إلى بيانات شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: EIA, Monthly Spot Prices

---

وتأثرت أسعار الغاز الطبيعي كذلك (**الشكل 4**)، فسعر الغاز الطبيعي الفوري حسب محور هنري تراجع بنحو 26% بين عامي 2019 و2020، حيث بلغ أدنى قيمة له في شهر حزيران/يونيو (1.63 دولار/مليون وحدة حرارة بريطانية)، ثم ارتفع إلى 2.59 دولار/مليون وحدة حرارة بريطانية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

الشكل 4: التغيرات الشهرية في الأسعار الفورية للغاز (محور هنري)

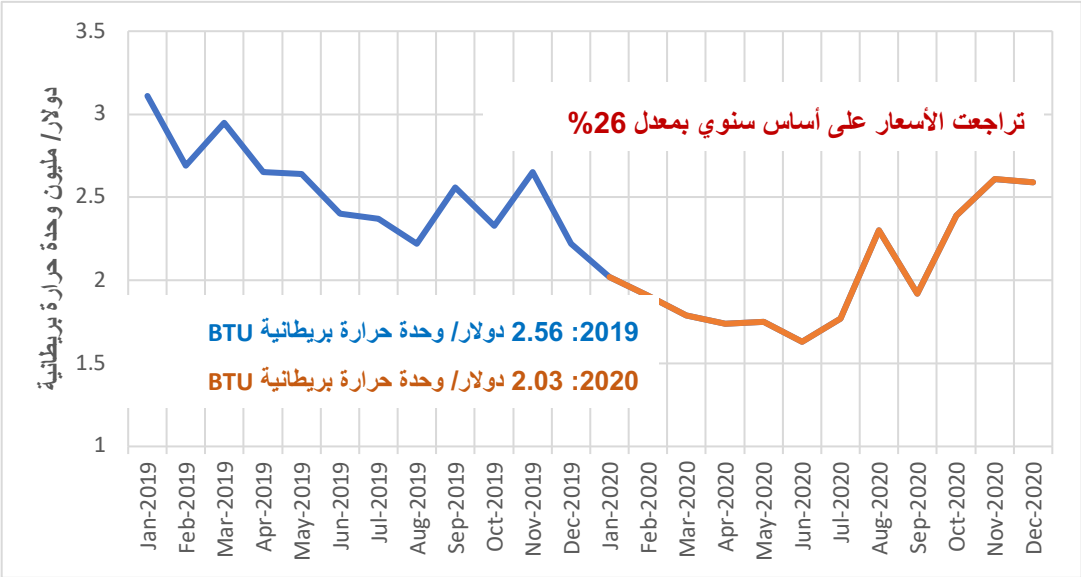

أعد الشكل استناداً إلى بيانات شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: EIA, Henry Hub Natural Gas Spot Price

إنتاج النفط وسوائل الغاز الطبيعي

كان منحني إنتاج النفط الشهري (**الشكل 5**) في تصاعد منذ مطلع 2020 وحتى شهر نيسان/أبريل، ثم بدأ بالتراجع. وأدى تراجع الأسعار إلى جعل منظمة أوبك تبادر إلى اتخاذ قرار في غاية الأهمية تبنت بموجبه خفض إنتاجها من النفط بالتحالف مع مجموعة من عشرة دول من خارج أوبك، فيما عرف باسم مجموعة "أوبك بلس" (OPEC+)، حيث وضعت خطة لخفض الإنتاج بمعدل 9.7 مليون ب/ي تبدأ من 1 أيار/مايو ولغاية 30 حزيران/يونيو، مع تعهد من الولايات المتحدة بخفض الإنتاج بنحو 300 ألف ب/ي، بحيث يكون مجموع خفض الإنتاج 10 مليون ب/ي، وعلى أن يتم تعديل التخفيض إلى 8 مليون ب/ي خلال النصف الثاني من 2020 أي من 1 تموز/يوليو لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر. ثم يتقلص التخفيض إلى 6 مليون ب/ي لمدة 16 شهراً تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 2021، ولغاية 30 نيسان/أبريل 2022.

ساهم قرار التخفيض في الحد من تراجع الأسعار، بل وفي تحسنها ثانية، إذ قفزت أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى 28.6 دولار في شهر أيار/مايو، بينما بلغت 47 دولار/البرميل في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد بلغ المتوسط السنوي لسعر خام برنت 39.2 دولار/البرميل في عام 2020، مقارنة بحوالي 57 دولار/البرميل في عام 2019، أي بتراجع يقارب 31%.

الشكل 5: التغيرات الشهرية في معدل إنتاج النفط الخام في العالم

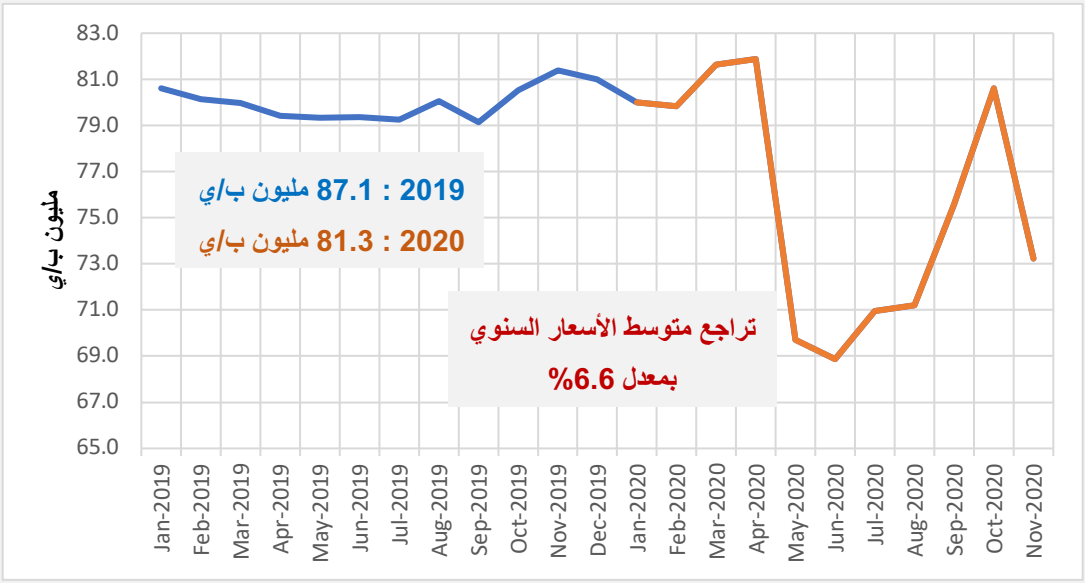

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: OGJ، وOil Intelligence Weekly

وقد ساهم تخفيف إجراءات الإغلاق في مواجهة كوفيد-19 في زيادة الطلب التدريجي على النفط، خاصة في النصف الثاني من عام 2020، وذلك مع ظهور نتائج إيجابية فيما يخص اكتشاف لقاح ضد الوباء، وإن كان هناك بعض التراجع بسبب ما عرف باسم الموجة الثانية من وباء كوفيد-19، لكنه هذا التراجع بقي أقل بكثير من التراجع خلال الموجة الأولى من الوباء.

وأغلق عام 2020 على تراجع إجمالي في إنتاج النفط الخام بنحو 6.6% مقارنة مع عام 2019، وهو تراجع أقل بكثير مما كان متوقعاً، مما يسمح بالقول إن الصناعة البترولية تمكنت من تجاوز جزء كبير من الأزمة بشكل سريع.

أما على مستوى إنتاج سوائل الغاز الطبيعي (**الشكل 6**) فقد تأثر بدوره في النصف الأول من عام 2020، لكنه ارتفع على أساس سنوي بنحو 1%، وذلك من 12.3 مليون ب/ي عام 2019 إلى 12.4 مليون ب/ي عام 2020، وربما كان من ضمن أسباب ذلك أن سوائل الغاز الطبيعي لم تدخل في اتفاقية أوبك لخفض الإنتاج لأنها أساساً لا تدخل ضمن حصص إنتاج الدول الأعضاء.

الشكل 6: التغيرات الشهرية في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم

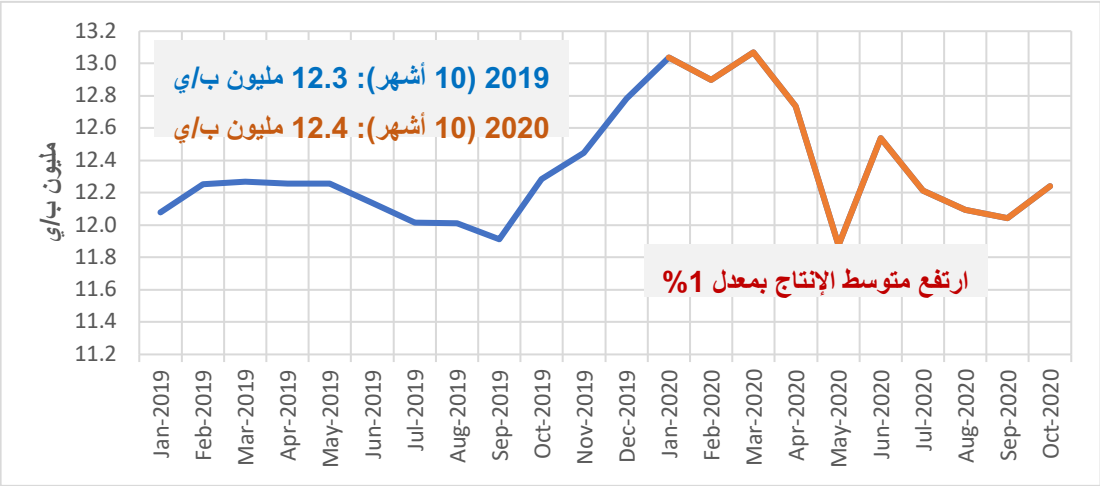

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: OGJ

زيت وغاز السجيل

لوحظ تراجع إنتاج زيت السجيل (الزيت الصخري) على أساس سنوي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 370 ألف ب/ي، حيث بلغ الإنتاج أدنى معدل له في شهر تموز/يوليو (6.7 مليون ب/ي)، بينما عاد للارتفاع إلى أكثر من 7 مليون ب/ي في كانون الأول/ديسمبر 2020، كما هو مبين في **الشكل 7**. وهو بلا ريب أمر مرتبط بعودة نمو الطلب من جهة، وبتحسن أسعار النفط من جهة أخرى.

الشكل 7: التغيرات الشهرية في إنتاج زيت السجيل في الولايات المتحدة الأمريكية

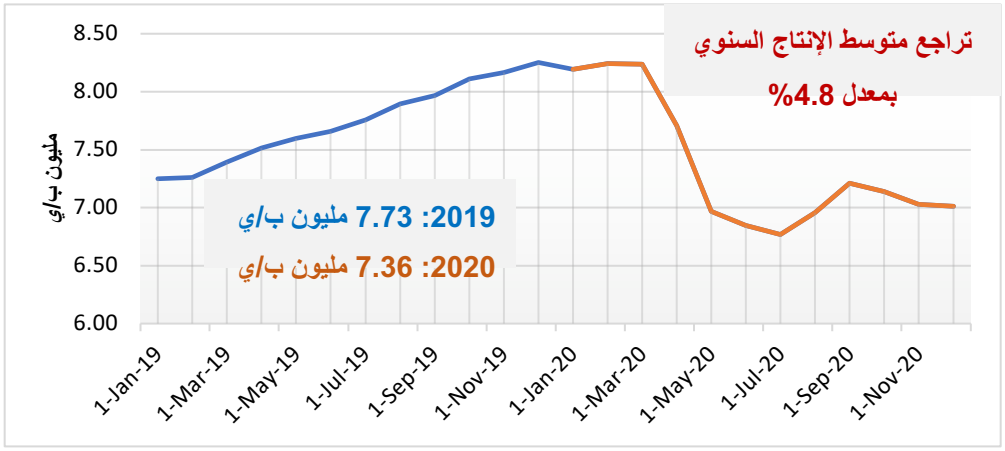

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: EIA, Drilling Productivity Report

أما إنتاج غاز السجيل (الغاز الصخري) فقد تراجع إلى أدنى معدل له في أيار/مايو (1882 مليون م^3/ي) ليعاود الارتفاع إلى 1961 مليون م^3/ي في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويبين **الشكل 8** ارتفاع معدل إنتاج غاز السجيل عملياً في الولايات المتحدة بنسبة 1.3% بين عامي 2019 و2020.

الشكل 8: التغيرات الشهرية في إنتاج غاز السجيل في الولايات المتحدة الأمريكية

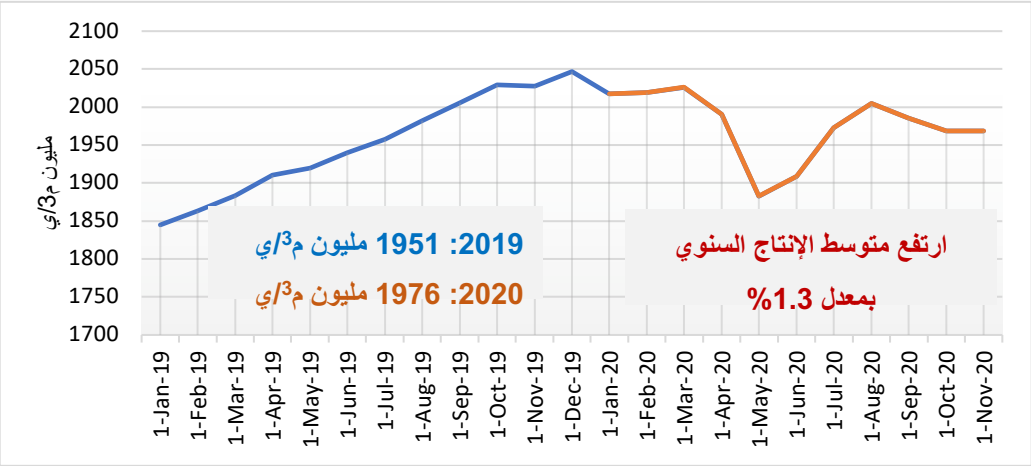

أعد الشكل استناداً إلى بيانات شهرية خلال عامي 2019 و2020 من: EIA, Dry Shale Gas Production Estimates by Play

وربما يكون من الهام النظر إلى أن عدد رحلات الطيران في الولايات المتحدة خلال عام 2020 لم يتأثر كثيراً، ويمكن أن يعزى ذلك إلى السياسة الداخلية الأمريكية التي تبناها الرئيس السابق "دونالد ترمب"، والتي لم تركز على الحد من إجراءات السفر وخاصة الداخلية منها بين الولايات، حيث تبين إدارة أمن النقل الأمريكية* أن عدد المسافرين في عام 2020 ارتفع بنسبة 4.5% مقارنة بعام 2019، كما هو مبين في **الشكل 9**. لكن إدارة الرئيس "جو بايدن" وضعت العديد من القرارات التنفيذية المتعلقة بالسفر، مما يبدو أنه ساهم في خفض عدد المسافرين في عام 2021.

* Transportation Security Administration.

الشكل 9: متوسط العدد اليومي للمسافرين الذين تم تسجيلهم في مطارات الولايات المتحدة الأمريكية

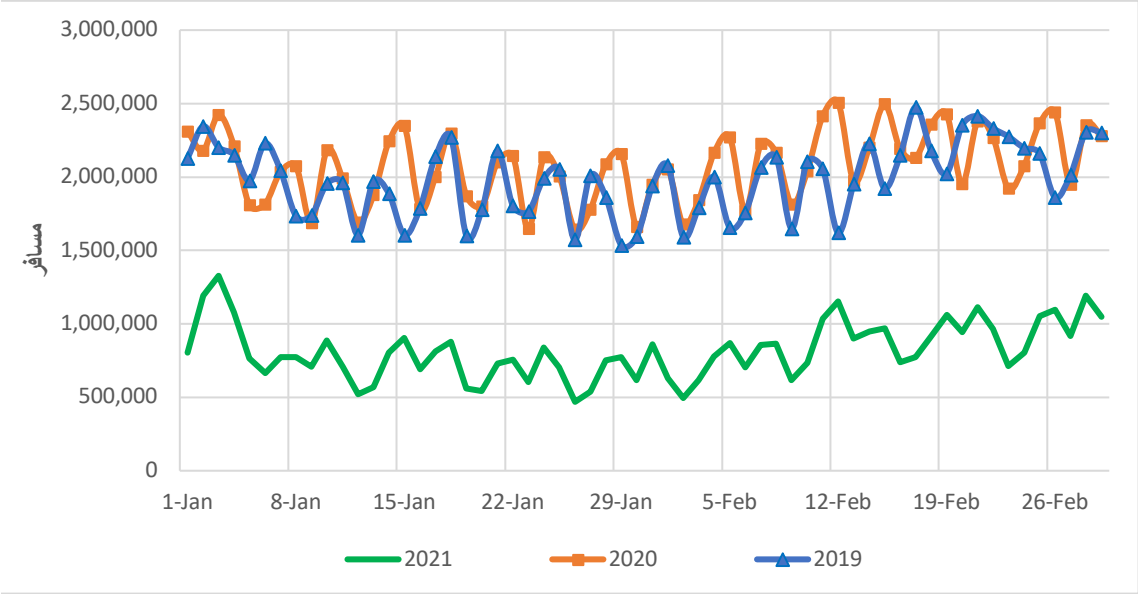

أعد الشكل استناداً إلى بيانات إحصائية من إدارة أمن النقل الأمريكي TSA.

يلاحظ مما سبق أنه بالرغم من أن الإحصائيات السنوية تشير إلى تراجع ملحوظ لأهم المؤشرات مثل عدد الحفارات ومعدلات الإنتاج والأسعار وغيرها، إلا أن التغيرات الشهرية رسمت صورة أوضح، وبينت أن النصف الثاني من عام 2020 شهد تحسناً تدريجياً لتلك المؤشرات ربما يكون بسبب تخفيف إجراءات الحظر والتفاؤل بإنتاج عدة لقاحات للفيروس في مختلف دول العالم. ورغم ظهور موجة ثانية من الإصابات في العالم في أواخر عام 2020، إلا أنه من الجلي أن تأثيرها لم يكن بنفس مقدار تأثير انتشار الوباء في بدايات عام 2020.

تدل العديد من المؤشرات ومن بينها تلك التي ذكرت آنفاً على أن الصناعة البترولية رغم تعثر خطواتها في النصف الأول من عام 2020، إلا أن الأنباء عن اكتشاف لقاح لفيروس كوفيد-19 في النصف الثاني من العام كان له دور مهم في تخفيف الإجراءات التي اتخذتها الدول للحد من انتشار الوباء، مما ساهم في التعافي التدريجي للطلب. كما أن اتفاق خفض الإنتاج من قبل دول أوبك وحلفائها (أوبك+) لعب دوراً ملحوظاً في تحسن الأسعار. لكن هذا لا يعني أن الصناعة البترولية قد تعافت كلياً، فلا يزال العالم يعيش تحت مظلة التخوف من آثار الوباء، كما أن تخفيف إجراءات منع السفر أو الحظر لم يختف كلياً. لكن الصورة تبدو أقل تشاؤماً بكثير مما شاع في النصف الأول من العام الماضي.